E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/23/5(Part I)/Add.2/Supp.10
23 March 2005
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الثالثة والعشرون
دمشق، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٧ (أ-٢) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية والعشرين

مشاركة الدول الأعضاء في الإسكوا في برنامج المقارنات الدولية: القرار ٢٤٨ (د-٢٢)

١- اعتمدت الإسكوا في دورتها الثانية والعشرين القرار ٢٤٨ (د-٢٢)، المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن مشاركة الدول الأعضاء في الإسكوا في برنامج المقارنات الدولية. ونص هذا القرار على ما يلي:

دعوة "جميع الدول الأعضاء التي لم تبد بعد رغبتها في المشاركة في هذا البرنامج إلى الإسراع في الانضمام إليه، ومساندته، والتعاون مع المسؤولين عنه، ودعمه مالياً، حيثما أمكن" لما له من فوائد جمة. وفي هذا الإطار، حث القرار جميع الدول المشاركة على تسمية ممثليها كمنسقين عن دولهم ومطالبتهم بالتعاون المستمر مع المنسق الإقليمي للبرنامج والعاملين معه، وقيامهم بالمساهمة المالية في تنفيذ البرنامج، إذا أمكن ذلك(*). وأوصى القرار "بأن تدرج الأمانة التنفيذية الأنشطة المتصلة ببرنامج المقارنات الدولية في برامج عملها".

٢- وتنفيذاً لما أوصى به القرار، قامت الأمانة التنفيذية في الإسكوا بإدراج الأنشطة المتصلة ببرنامج عمل المقارنات الدولية في برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يلي نبذة عن الأنشطة التي تم تنفيذها في هذا الإطار منذ اعتماد القرار في الدورة الثانية والعشرين للجنة:

(*) يتناول ملحق هذه الوثيقة معلومات تفصيلية حول استراتيجية وأهداف وهياكل ومنهجيات عمل برنامج المقارنات الدولية.

(أ) بانضمام الجمهورية العراقية في أوائل عام ٢٠٠٥ للبرنامج أصبحت جميع الدول الأعضاء في الإسكوا أعضاء في برنامج المقارنات الدولية، باستثناء دولة فلسطين. وقد قامت الدول بتعيين ممثليها للقيام بواجبات المنسق الوطني (التي تنص على قيامهم بإدارة تنفيذ البرنامج داخل دولهم والإشراف على فرق عمل من الكوادر الوطنية العاملة معهم في الأجهزة الإحصائية بالدول الأعضاء)؛

(ب) يتولى فريق عمل من موظفي الإسكوا مسؤوليات المكتب الإقليمي للبرنامج، ويتكون الفريق من رئيس فريق الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الذي يتولى مسؤوليات المنسق الإقليمي للبرنامج عن منطقة غربي آسيا، بالإضافة إلى إحصائيين مساعدين؛

(ج) يشارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في البرنامج، حيث يساهم بمبلغ قدره مائة ألف دينار كويتي في تمويل تنفيذه إقليمياً؛

(د) يساهم البنك الدولي في تمويل تنفيذ البرنامج في منطقة غربي آسيا جزئياً، حيث ساهم حتى الآن بحوالي مائتي ألف دولار أميركي للأنشطة الإقليمية، وحوالي مائة وخمسين ألف دولار أميركي مقدمة إلى بعض الدول الأعضاء لتنفيذ جمع البيانات لديها. لا زالت هناك حاجة إلى مساهمات مالية جديدة لتنفيذ البرنامج حتى نهايته، وهناك محاولات لإشراك مؤسسات عربية أو غير عربية في تمويل البرنامج؛

(هـ) تم تأسيس مجلس تنفيذي للبرنامج يتكون من سبعة أعضاء تم انتخاب أربعة منهم من بينهم رئيس المجلس من قبل المنسقين الوطنيين في أول اجتماع لهم في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين هم المنسق الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية عن منطقة غربي آسيا، وممثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وأحد الاستشاريين الدوليين الضالعين في برنامج المقارنات الدولية في دوراته السابقة. وتتلخص مهام المجلس في العمل على وضع ومتابعة تنفيذ البرامج الفنية والمالية اللازمة لتعزيز القدرات الإحصائية وجهود الدول في تطبيق برنامج المقارنات الدولية في دول الإسكوا. وقد عقد المجلس ثلاثة اجتماعات منذ تأسيسه؛

(و) عقدت ثلاثة اجتماعات للمنسقين الوطنيين (حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وحزيران/يونيو ٢٠٠٤، وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)، وثلاث ورش عمل تدريبية حتى نهاية عام ٢٠٠٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وحزيران/يونيو ٢٠٠٤، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤). وركزت الاجتماعات وورش العمل على التعريف بمفاهيم برنامج المقارنات الدولية ومنهجياته، وتم الاتفاق على خطة العمل وتنفيذها في الدول الأعضاء، كل حسب دوره. وقد شارك في تلك الاجتماعات حتى الآن ٦٠ أخصائياً وهم المنسقون الوطنيون وأخصائيون متخصصون في الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار بأجهزة الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء. واتسمت تلك الاجتماعات وورش العمل التدريبية بالتقنية العالية، وحققت أهدافها، حيث تم الإلمام التام بمفاهيم ومنهجيات برنامج المقارنات الدولية من قبل جميع المشاركين. كما ساعدت تلك الاجتماعات وورش العمل على رفع القدرات الإحصائية في مجالات الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار لعدد كبير من الكوادر الوطنية، وخلق روح مهنية بين جميع المشاركين نتج عنها تكوين فريق عمل كبير متواجد في أماكن مختلفة في الدول الأعضاء، وكل عضو فيه يدرك مسؤولياته ويتفهم دوره في هذا البرنامج العالمي، ويتعاون

مع أعضاء فريق العمل في الإسكوا وبعضهم مع بعض للتشاور بشأن بعض المشاكل العملية التي تواجههم في تنفيذ البرنامج؛

(ز) تم التدريب العملي على مجموعة البرمجيات الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية والتي يطلق عليها إسم "مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية" (ICP Tool Pack) لأكثر من ٣٠ متدرباً من الدول الأعضاء وذلك في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد ساهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية بتجهيز ٢٠ حاسباً شخصياً في إحدى ورش العمل لأغراض التدريب الضرورية على مجموعة برمجيات آي تي بي (ITP) التي طورها البنك الدولي. وقام خبيران من المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية بالبنك الدولي، بتدريب مكثف للعناصر الوطنية وعنصرين من أعضاء في فريق عمل المكتب الإقليمي للبرنامج في الإسكوا على استخدامات تلك البرمجيات؛

(ح) تم كذلك تنظيم دورة تدريبية مكثفة خاصة بالمدربين لمدة يوم واحد في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تلقاه خمسة عناصر من بينهم أعضاء فريق العمل الإقليمي وثلاثة آخرون من ثلاث دول أعضاء، تم اختيارهم على أساس قدراتهم في مجال الكمبيوتر، بهدف قيام هؤلاء المتدربين لاحقاً بالإجابة على أية استفسارات فنية وتقديم الدعم الفني اللازم فيما يتعلق باستخدامات برمجيات آي تي بي. وبالفعل تم الاستعانة بأحد عناصر فريق عمل البرنامج بسلطنة عُمان (الذي تلقى هذا التدريب) لتقديم المعونة الفنية في استخدام هذه البرمجيات لوضع الخطة وإطار مسح الأسعار في مملكة البحرين؛

(ط) قام فريق عمل البرنامج في الإسكوا بتجهيز العديد من المطبوعات والإرشادات والدلائل بما فيها الكتيبات والمسارد والكتالوجات حيث تم توزيعها على أعضاء فرق العمل الوطنية للبرنامج. كما ترجمت الأجزاء الهامة من دليل عمل البرنامج الواقع في حوالي ثلاثمائة صفحة، وترجم دليل العمليات الخاص بالبرنامج والدليل الخاص بجامعي البيانات. وقد تم إرسال تلك المطبوعات إلكترونياً إلى الدول الأعضاء المشاركة في البرنامج ووضعها أيضاً على صفحة البرنامج بموقع الإسكوا على شبكة الإنترنت (http://www.escwa.org.lb/icp). كذلك ترجمت مجموعة البرمجيات بالكامل إلى اللغة العربية؛

(ي) تم شراء ٢٤ حاسباً شخصياً بمواصفات متميزة وتحميل تلك الأجهزة بمجموعات البرمجيات آي تي بي وتم توزيعها على الدول المشاركة بواقع حاسبين اثنين لكل دولة. كذلك تم التعاقد مع أحد بيوت البرمجيات العالمية لتطوير برنامج خاص (باللغة العربية) لجمع البيانات عند إجراء مسوح الأسعار وتحميل هذا البرنامج على أجهزة كمبيوتر صغيرة بحجم الكف (HHD). وقد تم توزيع ١٠٠ من هذه الأجهزة على الدول الأعضاء المشاركة في البرنامج. وجدير بالذكر أن منطقة غربي آسيا هي المنطقة الوحيدة من المناطق المشاركة في البرنامج التي طورت هذا الأسلوب في جمع البيانات؛

(ك) ساهم فريق عمل البرنامج في الإسكوا في تطوير أسلوب جديد تبناه البنك الدولي لتوصيف السلع والخدمات، حيث شارك المنسق الإقليمي عن منطقة غربي آسيا وأحد عناصر فريق العمل في الإسكوا مع عناصر فريق عمل المكتب الرئيسي للبرنامج بالبنك الدولي وآخرين يمثلون مناطق العالم الأخرى في تلك العملية؛

(ل) تم تدريب أعضاء الفرق الوطنية للبرنامج على استخدامات البرمجيات التي قام المكتب العالمي للبرنامج بالبنك الدولي بتطوير مجموعة منها يطلق عليها اسم "ICPSPD" تساعد على توصيف السلع بشكل دقيق وتحديد السلع الممثلة والقابلة للمقارنة لإدراجها في قوائم إقليمية للسلع؛

(م) قامت الإسكوا بتوفير المساعدة الفنية للدول الأعضاء المشاركة في البرنامج في مختلف الأمور المتعلقة بتنفيذ البرنامج سواء بالنسبة إلى استخدامات البرمجيات المتخصصة، أو تحديد مواصفات السلع الممثلة لديهم والقابلة للمقارنة وكيفية إدراجها في قوائم السلع، أو تحديد الإطار العام لمسح الأسعار الذي بدأ مع بداية عام ٢٠٠٥، وذلك من خلال زيارات الاستشاريين والمنسق الإقليمي وأعضاء فريق عمل البرنامج؛

(ن) شارك المنسق الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية في خمسة اجتماعات للمنسقين الإقليميين لمناقشة تطور العمل في البرنامج في كل من مناطق العالم المختلفة ولمناقشة جميع الأمور الفنية المتعلقة بتنفيذ البرنامج وتلقي التدريب اللازم على ما يستجد منها ولمناقشة وإقرار خطة العمل والجدول الزمني للتنفيذ، وكذلك مناقشة المسائل المالية والإدارية التي تؤثر على تنفيذ البرنامج؛

(س) تم اختيار الأمين التنفيذي للإسكوا عضوا في المجلس التنفيذي العالمي للبرنامج ممثلة لمنطقة غربي آسيا، ونظراً إلى الظروف التي حالت دون حضورها اجتماعات المجلس، شارك السيد عبد الرحمن المنصوري، الوكيل المساعد للإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط بدولة الكويت، ورئيس المجلس التنفيذي للبرنامج في منطقة غربي آسيا، في الاجتماع الأخير للمجلس بصفته نائباً عن الأمين التنفيذي للإسكوا؛

(ع) حدد عام ٢٠٠٥ لإجراء مسوح الأسعار في جميع الدول المشاركة في برنامج المقارنات الدولية على مستوى العالم. وقد بدأت بالفعل سبع دول من الدول المشاركة الأعضاء في الإسكوا في جمع بيانات الأسعار اعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٥ وحتى كتابة هذا التقرير، وسوف تقوم الدول الخمس الأخرى بجمع البيانات بمجرد حصولها على التمويل اللازم أو اكتمال فريق العمل الذي سيؤدي المهمة. وجدير بالذكر أن هناك أربع دول تحتاج إلى تمويل عمليات مسح الأسعار لديها، وتسعى الإسكوا لإيجاد التمويل اللازم من مصادر إقليمية والبنك الدولي لهذا الغرض. وهذا العمل، أي إجراء مسوح متزامنة للأسعار، يعتبر حدثاً فريداً من نوعه من حيث أنه يتم لأول مرة ومن حيث المنهجيات والآليات والبرمجيات المستخدمة. وتغطي تلك المسوح جميع المناطق والمحافظات في الدول المشاركة سواء كانت مناطق حضرية أو ريفية، حيث يتم جمع أسعار أكثر من ألف سلعة محددة المواصفات والخصائص مسبقاً وذلك طوال عام ٢٠٠٥. وتُجمع تلك الأسعار في العديد من الأسواق ومنافذ البيع المختلفة بصورة متكررة أسبوعياً وشهرياً وكل ربع سنة ونصف سنة أو مرة واحدة خلال العام وذلك حسب نوع السلعة أو الخدمة التي يجمع سعرها. وجدير بالذكر أن انضمام العراق إلى برنامج المقارنات الدولية في وقت متأخر حال دون إجراء مسح الأسعار في جميع مناطق ومحافظات الدولة واقتصر المسح على خمس مدن فقط وبعض مجموعات السلع والخدمات. ولذلك فإن عدم شمولية المسح بالنسبة إلى العراق لن يتيح استخدام نتائجه في حساب المؤشرات الإقليمية ولكنه سيتيح للعراق، باعتبار مشاركته المتأخرة، تجربة عملية تفيده عند المشاركة في الدورات القادمة للبرنامج، كما يمكنه استخدام تلك النتائج في احتساب بعض المؤشرات المحدودة؛

(ف) يقوم المكتب الإقليمي للبرنامج، بالتنسيق أيضاً مع البنك الدولي والدول الأعضاء التي تم اختيارها ضمن ما يُعرف بدول الطوق (Ring countries) حيث سيتم إفراد قائمة سلع وخدمات تقوم تلك الدول

بجمع أسعارها، باستخراج النتائج لاستخدامها في ربط مناطق العالم المختلفة ومن ثم دول العالم المختلفة ببعضها البعض؛

(ص) قام المكتب الإقليمي للبرنامج بتنظيم ورشة عمل لمدة أسبوعين في الأردن في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وشارك فيها ممثلون عن ثلاث دول أعضاء في مجموعة دول الطوق هي المملكة الأردنية الهاشمية وسلطنة عُمان وجمهورية مصر العربية، وإن كانت الأخيرة منضمة إلى دول الطوق عن منطقة أفريقيا ولكنها دعيت للمشاركة في ورشة العمل بدلاً من المشاركة مع الدول الأفريقية بغرض الاستفادة، حيث تدار الورشة باللغة العربية في حين تدار ورشة العمل المشابهة في أفريقيا باللغة الفرنسية.

الملحق

١- بدأت فكرة برنامج المقارنات الدولية في عام ١٩٦٨ بجامعة بنسلفانيا لإقامة مقارنات بين أداء اقتصاديات التخطيط المركزي وأداء اقتصاديات الأسواق الرأسمالية الحرة، ثم تحول إلى برنامج دولي تحت رعاية الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وبتمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجهات أخرى.

٢- وأخذ برنامج المقارنات الدولية في التطور مع تكرار تنفيذه، حيث تم تنفيذ ست مراحل منذ عام ١٩٧٠، شاركت فيها دول عديدة وبصورة متزايدة. وكانت البلدان الأعضاء في الإسكوا قد شاركت لأول مرة في المرحلة السادسة "١٩٩٣-١٩٩٦"، حيث تبنت الإسكوا في تلك الدورة صيغة محدودة لتنفيذ البرنامج، وذلك بالاستناد إلى قاعدة أضيق من البيانات عن أسعار البضائع والخدمات في الدول الأعضاء ماعدا العراق والكويت لعدم مشاركتهما في البرنامج.

٣- وفي الدورة الحالية لبرنامج المقارنات الدولية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، تم تطوير وتحسين هيكله ونطاقه وأهدافه ومنهجيته وآليات عمله بدرجة كبيرة، حيث أعيد تصميم البرنامج ليكون أكثر مصداقية وشفافية وأكثر تركيزاً على قضايا التنمية المستدامة الأساسية، والأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك قضايا الفقر.

ألف- الاستراتيجية والأهداف

٤- تتلخص الاستراتيجية العليا لبرنامج المقارنات الدولية في توفير أدوات قياس علمية لتعزيز ودعم التنمية العالمية والإقليمية والقُطرية. فهذه الأدوات والمؤشرات ستجعل المقارنة بين الاقتصادات المتنوعة للبلدان واقعية وحقيقية، بحيث توفر أساساً راسخاً وموضوعياً لوضع السياسات القطرية والإقليمية للتجارة والاستثمارات والاستخدامات والخيارات المالية والنقدية. والهدف من ذلك هو تعظيم المزايا المطلقة والنسبية المقارنة للاقتصادات الدولية المتنوعة أو المتداخلة أو المتفاعلة. ويمكن إيجاز الأهداف التفصيلية لبرنامج المقارنات الدولية على النحو التالي:

(أ) قياس النواتج المحلية والدخول والإنفاق للبلدان الخاضعة للمقارنة بمعايير حقيقية، أي بمعايير مماثلات القوة الشرائية على المستوى الكلي وعلى مستوى نصيب الفرد. وهذا يعني أنه في ظل مستويات تقنية وموارد محددة ، مثلاً، فإن البلدان التي تنتج بضائع وخدمات متشابهة يمكن مقارنة أحجام نواتجها الحقيقية مقارنة موضوعية تساعد على تحديد الفوارق المطلقة والنسبية في أحجام الاقتصادات المقارنة. ولعل تشخيص مثل هذه الفوارق يشكل كشفاً حقيقياً له مدلولات تحليلية للبحث العلمي ولراسمي السياسات الرامية إلى إحداث تغييرات في وفرة الموارد أو ندرتها، وفي مستويات الإنتاجية، وأحجام الأسواق، ومستويات التقنية والاستثمارات. وقياس الأداء الاقتصادي للبلدان الخاضعة للمقارنة، بمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، وليس بالقيمة الإسمية، سيوفر مؤشرات لقياس مستويات المعيشة، وما ينطوي عليه ذلك من استنتاجات لرسم السياسات المناسبة لمعالجتها؛

(ب) استخراج العديد من المؤشرات والأرقام القياسية لكل من أحجام وأسعار الاقتصادات المتنوعة؛ والإنتاجية؛ والاستثمار؛ ومستويات المعيشة؛ والتنمية البشرية؛ ومؤشرات اجتماعية أخرى. وتعتبر هذه المؤشرات من أدوات البحث القياسي الكمي التي تقترح على أساسها توصيات لسياسات إدارة الأسعار، كالتضخم والكساد والانكماش وما إلى ذلك. كما يمكن استخدام هذه الأرقام القياسية كمصححات للحسابات القومية؛

(ج) قياس مماثلات القوة الشرائية للشرائح الفقيرة. وهذا يعني أنه سيمكن تحديد مقياس للفقر لمتابعة التغيرات اللاحقة لمستوياته. وواضح ما لهذه القياسات من أهمية في تحديد خط الفقر ومن ثم مراقبة ما سيحصل بعد ذلك. فالقيمة التحليلية لمثل هذا المقياس كبيرة جدا لأغراض تصميم سياسات تخفيض مستوى الفقر، وهو أحد أهداف ألفية التنمية.

باء- طبيعة البرنامج ونطاقه

٥- قام برنامج المقارنات الدولية أساسا على نظام إحصائي متكامل مع التحليل الاقتصادي. فهو يستخدم الطرق الإحصائية لاشتقاق البيانات الضرورية واللازمة لاحتساب مؤشرات مماثلات القوة الشرائية والأرقام القياسية الحقيقية للأسعار والأحجام وما إلى ذلك.

٦- وبناء على ذلك فإن الغرض من البرنامج هو الحصول على بيانات محددة عن أسعار البضائع والخدمات بمواصفات محددة، وعن الإنفاق الحكومي والعام وعن تقديرات الناتج المحلية الإجمالية ومكوناتها بمستويات مختلفة التفصيل، إذ تسخر كل هذه الإحصاءات لحسابات مماثلات القوة الشرائية للعملات الوطنية للبلدان المشمولة بالمقارنة. وتستخدم هذه المماثلات لتحويل الناتج المحلية ومكوناتها (في البلدان الخاضعة للمقارنة) إلى قيم حقيقية تساعد على عقد مقارنات واقعية بين الاقتصادات المتنوعة للبلدان. ويتجنب التحويل باستخدام مماثلات القوة الشرائية توظيف أسعار الصرف التقليدية للعملات الوطنية التي ثبت إنها مضللة كأداة تحويل للقيم وغير معبرة كوحدة قياس عن القيم الحقيقية للإجماليات الاقتصادية. وحيث أن حساب مماثلات القوة الشرائية يشتمل على عدد متنوع من المعالجات الإحصائية والرياضية المعقدة، قام البنك الدولي بتطوير حزمة من البرمجيات المرنة لاستخدامها في جمع وتحليل البيانات ومن ثم استخراج النتائج والمؤشرات.

جيم- هيكلية برنامج المقارنات الدولية

٧- صمم البرنامج بحيث يضمن تركيبه التنظيمي الشفافية والمصداقية والمساءلة والإدارة الفعالة، وذلك لكي يكون برنامجاً عالمياً موثوقاً لدى ذوي المصلحة والمستفيدين منه بالكامل. ويمكن شرح هذه الهيكلية باختصار حسب الرسم الإيضاحي الوارد أدناه.

الرسم الإيضاحي للهيكل التنظيمي لبرنامج المقارنات الدولية

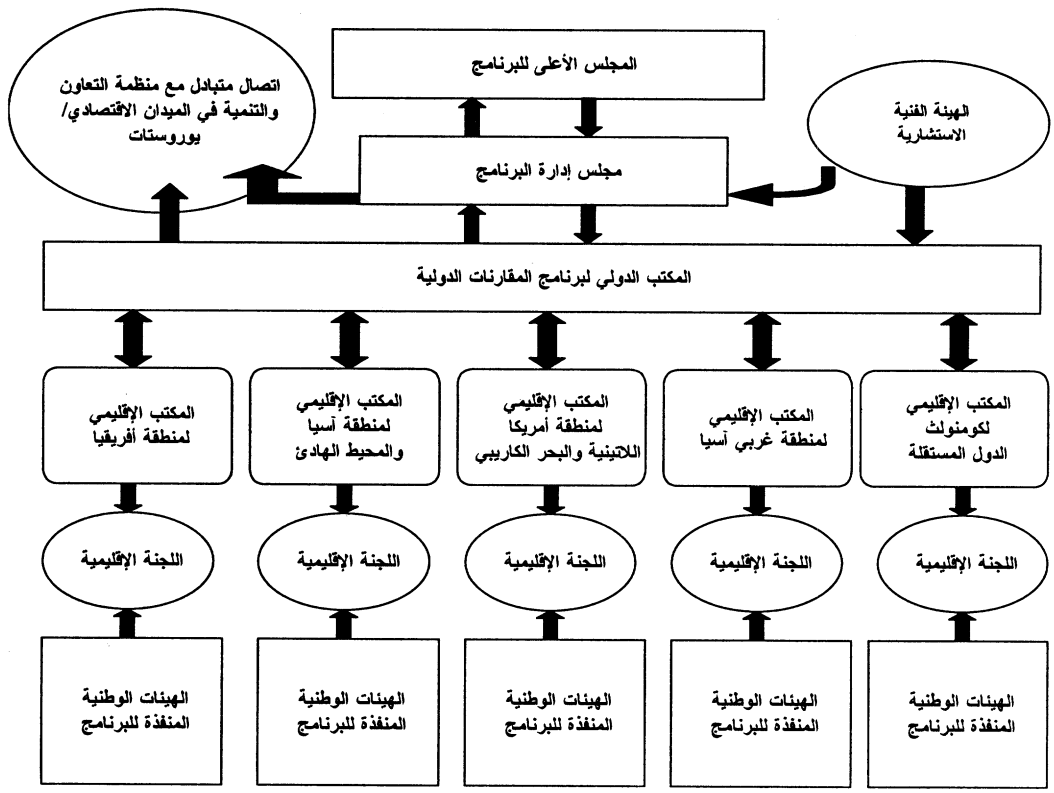

دال- آليات عمل البرنامج

٨- تستند آليات عمل البرنامج إلى بعض المبادئ الحاكمة التي تقوم على المساءلة والشفافية والإدارة الديمقراطية والنزاهة العملية. وستخضع الإدارة العليا لمساءلة ذوي المصلحة والمستفيدين من البرنامج. فأهداف وخطط عمل البرنامج تناقش ويصادق عليها من قبل ذوي المصلحة الذين يشكلون قاعدة الهيكل التنظيمي للبرنامج، وهؤلاء هم في الواقع الأجهزة الإحصائية والتخطيطية في الدول الأعضاء المشاركة في البرنامج.

٩- وتقوم فرق عمل مشكلة على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية بالتنسيق فيما بينها لتنفيذ البرنامج باتساق كامل وبشفافية من خلال المناقشات المستمرة وتبادل المعرفة والأفكار، مما يكسب المشاركين من الدول الأعضاء خبرات عميقة وثمينة جداً.

هاء- منهجيات البرنامج

١٠- تهدف أساليب ومنهجيات برنامج المقارنات الدولية أساساً إلى مقارنة أحجام متشابهة، وإن لم تكن متطابقة، من البضائع والخدمات التي تنتجها البلدان الخاضعة للمقارنة في فترة زمنية محددة.

١١- ونظراً إلى أن كميات البضائع والخدمات غير قابلة للجمع، فلا بد من قياسها من خلال ما يسمى بالأرقام القياسية للأحجام. وبما إن المقارنة يجب أن تقوم على مبدأ "مقارنة الشيء بشبيهه"، فلا بد، في هذه الحالة، من إخضاع السلع والخدمات المقارنة إلى قواعد صارمة تتعلق بخصائص تلك السلع والخدمات ومدى تمثيلها لأسواقها المحلية ومدى قابليتها للمقارنة بين مختلف البلدان. ولكي تطبق هذه الشروط الصارمة يجب ، إحصائياً و/أو رياضياً، حل عدد من المشكلات من بينها: مشاكل اختلاف النوعيات؛ ومشاكل اختلاف الصنع والموديل؛ ومشاكل اختلاف التعبئة والتغليف؛ ومشاكل اختلاف الصفات المادية؛ ومشاكل اختلاف الأغراض الوظيفية؛ ومشاكل التمثيل أو الشيوع النسبي؛ والمشاكل المتصلة بالمقارنة، أو القابلية للمقارنة عبر البلدان. وفضلاً عن المشاكل الكمية والمادية هناك مشاكل تتعلق بأسعار البضائع والخدمات وقيمها المعبر عنها بوحدات من العملة المحلية للبلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة. وقد ثبت من الاستنتاجات أن استخدام أسعار الصرف للعملات لتحويلها إلى قيم موحدة بسعر عملة معينة لا يصلح لهذا الغرض، ولذلك فإن منهجية البرنامج تقوم على حساب مماثلات القوة الشرائية للعملات الوطنية بدلاً عن استخدام أسعار صرفها.

١٢- وهناك سلسلة من الخطوات في منهجية البرنامج للوصول إلى حساب مماثلات القوة الشرائية والمؤشرات الأخرى وهي كالآتي:

(أ) تنفيذ مسوح ميدانية لأسعار السلع والخدمات؛

(ب) بناء أرقام قياسية حجمية باستخدام المصفوفات الرياضية؛

(ج) استخدام مصفوفات ثنائية ومتعددة الأبعاد لنسب الأسعار؛

(د) استخدام مكونات الناتج المحلي الإجمالي كأوزان؛

(هـ) تقدير الخلايا الفارغة في مصفوفات نسب الأسعار؛

(و) حساب مماثلات القوة الشرائية على مستوى المجموعات الأساسية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، للدول الأعضاء ولمنطقة الإسكوا؛

(ز) ربط مماثلات القوة الشرائية لمنطقة الإسكوا مع مثيلاتها للبلدان المشاركة في البرنامج؛

(ح) تحليل نتائج البرنامج وذلك باشتقاق المؤشرات المختلفة، كالأرقام القياسية للأحجام والأسعار ومؤشرات التنمية البشرية وغيرها، وتفسيرها؛

(ط) إجراء الإسقاطات والتنبؤات لتقدير المؤشرات غير المتوفرة لسنوات لاحقة.

واو- الآثار التنموية للبرنامج

١٣- تتمثل آثار البرنامج على التنمية فيما يلي:

(أ) تحسين الإحصاءات، الذي يقود إلى تحسين البحث القياسي الكمي؛

(ب) تطوير وتحسين تخطيط وبرمجة السياسات، وهذا يقود إلى تحسين أسلوب اتخاذ القرارات؛

(ج) تحسين وتطوير مناهج البحث العملي؛

(د) تحسين المعرفة ونشرها، خصوصاً في البلدان النامية؛

(هـ) تعزيز البحث العلمي لدعم الجهود الرامية إلى إنجاز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية في البلدان النامية.